

5A

◀ محضر الأعمال

مؤتمر العمل الدولي - الدورة ١٠٩، ٢٠٢١
التاريخ: ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٢١

تقارير اللجنة المعنية بالاستجابة لكوفيد

قرار مقترح مقدم إلى المؤتمر من أجل اعتماده

يتضمن هذا التقرير نص القرار المقترح بعنوان "نداء عالمي من أجل اتخاذ إجراءات رامية إلى تحقيق انتعاش متمحور حول الإنسان للخروج من أزمة كوفيد-١٩، يكون شاملاً ومستداماً وقادراً على الصمود"، الذي قدمته اللجنة المعنية بالاستجابة لكوفيد ليعتمده المؤتمر.

وسينشر تقرير اللجنة بشأن أعمالها، بالصيغة التي وافقت عليها هيئة مكتب اللجنة بالنيابة عن اللجنة، على موقع المؤتمر على الإنترنت في محضر الأعمال رقم 5B بعد اختتام الدورة. وستتاح لأعضاء اللجنة إمكانية تقديم تصويبات على بياناتهم الواردة في التقرير حتى ١٦ تموز/يوليه ٢٠٢١.

قرار بشأن نداء عالمي من أجل اتخاذ إجراءات رامية إلى تحقيق انتعاش متمحور حول الإنسان للخروج من أزمة كوفيد-١٩، يكون شاملاً ومستداماً وقادراً على الصمود

إنّ المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية،

إذ تلقى الاقتراح المقدم من لجنة المؤتمر المعنية بالاستجابة لكوفيد-١٩،

وإذ يدرك الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات لضمان انتعاش متمحور حول الإنسان للخروج من أزمة كوفيد-١٩، يكون شاملاً ومستداماً وقادراً على الصمود،

يعتمد، في هذا اليوم السابع عشر من شهر حزيران/يونيه عام ألفين وواحد وعشرين، القرار التالي.

نداء عالمي من أجل اتخاذ إجراءات رامية إلى تحقيق انتعاش متمحور حول الإنسان للخروج من أزمة كوفيد-١٩، يكون شاملاً ومستداماً وقادراً على الصمود

١. إنّ جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) أخذت في التأثير تأثيراً عميقاً على البشرية، مما يؤكد الترابط بين جميع أفراد المجتمع والبلدان كافة.

٢. بالإضافة إلى ما خلفته هذه الجائحة من خسائر مأساوية في الأرواح وأضرار في صحة الناس والمجتمعات المحلية، فإنها تسببت بآثار مدمرة على عالم العمل. وقد أدت إلى: زيادة البطالة والبطالة الجزئية والتعطّل؛ خسائر في دخل العمال وقطاع الأعمال، لاسيما في القطاعات الأكثر تضرراً؛ إغلاق المنشآت وإعلان حالات الإفلاس، لاسيما بالنسبة إلى المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر؛ تعطّل سلسلة التوريد والإمداد؛ تزايد السمة غير المنظمة وانعدام أمن العمل والدخل؛ بروز تحديات جديدة أمام الصحة والسلامة والحقوق في العمل؛ تفاقم الفقر وانعدام المساواة الاقتصادية والاجتماعية.

٣. لقد أثرت الأزمة بشكل غير متناسب على أكثر الفئات حرماناً واستضعافاً، لاسيما: الأفراد في الاقتصاد غير المنظم وفي أشكال العمل غير الآمنة؛ العاملون في وظائف منخفضة المهارات؛ المهاجرون وأولئك الذين ينتمون إلى الأقليات الإثنية والعرقية؛ الأشخاص المسنون؛ المعوقون أو المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد أدى تأثير الأزمة إلى تفاقم مواطن العجز الموجودة أصلاً في العمل اللائق وزيادة الفقر واتساع أوجه انعدام المساواة، وكشف عن الفجوات الرقمية داخل البلدان وفيما بينها.

٤. عانت النساء من خسائر غير متناسبة في الوظائف والدخل، بما في ذلك بسبب تمثيلهنّ المفرط في القطاعات الأشد تضرراً. وتواصل نساء كثيرات العمل في الخطوط الأمامية، حفاظاً على سير نظم الرعاية والاقتصادات والمجتمعات، ويقمن في الوقت نفسه في كثير من الأحيان بأغلبية أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر أيضاً، مما يؤكد الحاجة إلى انتعاش يراعي المساواة بين الجنسين.

٥. لقد أخّلت الأزمة بتعليم الشباب وتدريبهم وتوظيفهم إخلالاً عميقاً، مما يزيد بالنسبة إليهم من صعوبة إيجاد وظيفة أو الانتقال بنجاح من التعليم والتدريب إلى العمل أو مواصلة التعليم أو استهلال مشروع، ويثير احتمال تراجع مسار المكاسب والتقدم على مدار حياتهم العملية.

٦. إنّ هذه الآثار المتفاوتة ستستمر إلى ما بعد الجائحة نفسها، وتخلف انعكاسات عميقة على تحقيق العدالة الاجتماعية والعمل اللائق للجميع، بما في ذلك العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية، كما أنها ستعكس مسار المكاسب وتقوّض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ما لم تتخذ الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال والمجتمع الدولي إجراءات متضافرة لدرء ذلك.

٧. هناك حاجة أيضاً إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ومنسقة، بما في ذلك في السياق متعدد الأطراف، لضمان حصول جميع الناس في الوقت المناسب وبشكل عادل وشامل وميسور التكلفة على لقاحات جيدة آمنة وفعالة ضد كوفيد-١٩، وعلى علاجات وتدابير وقائية من قبيل التكنولوجيات والتشخيصات والأساليب العلاجية الصحية وغير ذلك من المنتجات الصحية المتعلقة بكوفيد-١٩، بالتزامن مع توزيع عادل على مستويات المجتمع كافة، وهو أمر بالغ الأهمية للسلامة والصحة ولكبح التفاوت المتزايد داخل البلدان وفيما بينها وإعادة تنشيط الاقتصادات والبناء على نحو أفضل من أجل المستقبل.

٨. إنّ إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل، ٢٠١٩، بنهجه المتمحور حول الإنسان واستناداً إلى الهيكلية الثلاثية الفريدة لمنظمة العمل الدولية وولايتها المعيارية، يرسى أساس انتعاش شامل ومستدام وقادر على الصمود للخروج من الأزمة ويدعم انتقالاً عادلاً. ويقدم الإعلان رؤية إيجابية وخرطة طريق تسترشد

بها البلدان من أجل بناء مستقبل أفضل. ويجب أن يصبح تسريع عجلة تنفيذ الإعلان من خلال زيادة التركيز والاستثمار، من أولى أولويات السياسة العامة وإجراءات المنشآت والتعاون الدولي.

أولاً - إجراءات عاجلة لتعزيز انتعاش متمحور حول الإنسان، يكون شاملاً ومستداماً وقادراً على الصمود

٩. نحن، الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، نلتزم بالعمل فردياً وجماعياً وبدعم من منظمة العمل الدولية سعياً إلى انتعاش متمحور حول الإنسان للخروج من أزمة كوفيد-١٩، عن طريق تنفيذ إعلان مئوية منظمة العمل الدولية على نحو مركز ومعتدل، وبالتالي المضي قدماً نحو تحقيق تنمية توفر العمل اللائق للجميع وتكون شاملة ومستدامة وقادرة على الصمود.

١٠. نلتزم بمواجهة الأبعاد العالمية للأزمة من خلال تعزيز التعاون الدولي والإقليمي والتضامن العالمي واتساق السياسات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنسانية والصحية، مما يمكن جميع البلدان من التغلب على الأزمة وتسريع عجلة التقدم نحو تحقيق أهداف برنامج عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث بشأن تمويل التنمية.

١١. نتعهد بوضع هدف تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية والعمل اللائق واحتياجات الفئات الأكثر استضعافاً والأشد تضرراً من الجائحة ودعم المنشآت المستدامة والوظائف والدخل، في صميم استراتيجيات مراعية لقضايا الجنسين، كما نتعهد بإعادة البناء بشكل أفضل بعد الأزمة بحيث تكون مكيفة مع الأوضاع المحددة وتراعي الظروف والأولويات الوطنية مراعاة تامة، بما في ذلك من خلال العمل على ما يلي:

ألف - نمو اقتصادي وعماله يشملان الجميع

(أ) إتاحة انتعاش واسع النطاق وغني بالوظائف، يترافق مع توفير فرص العمل اللائق للجميع من خلال استجابات متكاملة لسياسات العمالة الوطنية، والإقرار بالدور الهام للقطاع العام والخاص والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بما في ذلك:

"١" سياسات اقتصاد كلي وسياسات صناعية ومالية داعمة، تعزز بدورها الانصاف والاستقرار؛

"٢" استثمار عام وخاص مناسب في القطاعات الأكثر تضرراً من الأزمة، من قبيل الضيافة والسياحة والنقل والفنون والترفيه وبعض أقسام تجارة التجزئة والقطاعات التي تتمتع بإمكانات قوية لزيادة فرص العمل اللائق، مثل اقتصاد الرعاية والتعليم وتنمية البنية التحتية؛

(ب) تسهيل انتعاش سريع في اتجاه تحقيق قطاع سفر وسياحة مستدام، مع مراعاة طبيعته كثيفة اليد العاملة ودوره الرئيسي في البلدان التي تعتمد اعتماداً كبيراً على السياحة، بما في ذلك الدول الجزرية النامية الصغيرة؛

(ج) تعزيز التضامن العالمي من خلال دعم البلدان النامية التي تعاني من تخفيضات مرتبطة بالأزمة في حيز السياسة المالية والنقدية أو من التزامات لا يمكن أن تتحملها من حيث الدين الخارجي؛

(د) دعم استمرارية قطاع الأعمال وتهيئة بيئة مؤاتية للابتكار ونمو الإنتاجية والمنشآت المستدامة، بما في ذلك المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر، مع الاعتراف بالدور المهم الذي تضطلع به المنشآت المستدامة بوصفها مؤددة للعمالة وحافزة للابتكار والعمل اللائق؛

(هـ) تقديم حوافز لأصحاب العمل لاستبقاء العمال على الرغم من تقلص نشاط المنشأة المرتبط بالأزمة، مثل تقاسم العمل أو تقصير أسابيع العمل وتقديم إعانات أجور مستهدفة وتدابير مؤقتة تتصل بالضرائب وباشتراكات الضمان الاجتماعي وإتاحة الوصول إلى تدابير دعم قطاعات الأعمال بغية الحفاظ على العمل واستمرارية الدخل؛

(و) تقوية النظم الوطنية لإدارات التوظيف والسياسات الوطنية لتوفير خدمات توظيف ملائمة للعمال ولأصحاب العمل بهدف التخفيف مما سببته الأزمة من اضطراب في الاقتصاد وسوق العمل، والإقرار حيثما يقتضي الأمر بالدور التكميلي لخدمات الاستخدام الخاصة المنظمة على نحو سليم بما يتمشى مع معايير العمل الدولية، بما في ذلك ما تنص عليه من حظر فرض رسوم وتكاليف على العمال؛

(ز) دعم التعليم الجيد والتدريب والعمل اللائق لصالح الشباب من أجل الاستفادة إلى أقصى حد من إمكاناتهم، باعتبارهم يمثلون مصدراً يزخر بالحيوية والمواهب والإبداع والابتكار في عالم العمل ويشكلون قوة دافعة لبناء مستقبل عمل أفضل؛

(ح) تعزيز الاستثمار العام والخاص في تنمية المهارات والتعلم المتواصل، بما في ذلك من خلال حصول الجميع على تعليم جيد وتوفير تدريب أكثر إنصافاً وفعالية، بما في ذلك التلمذة الصناعية والإرشاد المهني والارتقاء بالمهارات وإعادة اكتساب المهارات، ومن خلال سياسات وشراكات سوق العمل النشطة الأخرى التي تسهل الانتقال الناجح إلى سوق العمل وتقلل من عدم موازنة المهارات والفجوات وأوجه النقص، بما في ذلك لصالح ذوي المهارات المتدنية والعاطلين عن العمل لفترة طويلة؛

(ط) تعزيز سلاسل توريد وإمداد أكثر قدرة على الصمود، تساهم في ما يلي:

"١" العمل اللائق؛

"٢" استدامة المنشآت على امتداد سلسلة التوريد والإمداد، بما في ذلك المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر؛

"٣" الاستدامة البيئية؛

"٤" حماية حقوق الإنسان واحترامها تمثيلاً مع الدعامات الثلاث للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال وحقوق الإنسان وإعلان المبادئ الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية؛

ويدعمها تجارة واستثمار دوليان مستدامان؛

(ي) الاستفادة من فرص التحولات الرقمية والبيئية العادلة للنهوض بالعمل اللائق بما في ذلك من خلال الحوار الاجتماعي الذي يشمل المفاوضة الجماعية والتعاون الثلاثي؛

(ك) وضع وتنفيذ نهج شاملة وابتكارية ومتكاملة للحد من انتشار السمة غير المنظمة وتسريع الانتقال إلى الاقتصاد المنظم، لاسيما لاستحداث المنشآت والوظائف اللائقة والحفاظ عليها وإضفاء الطابع المنظم عليها، مع إيلاء الاعتبار الواجب للاقتصاد الريفي.

باء - حماية جميع العمال

(أ) توفير الحماية الكافية لجميع العمال وتعزيز احترام معايير العمل الدولية وتشجيع التصديق عليها وتنفيذها والإشراف عليها، مع إيلاء اهتمام خاص للمجالات التي كشفت فيها الأزمة عن ثغرات خطيرة. وهذا يشمل فيما يشمل: احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛ إرساء حد أدنى مناسب للأجور، قانوني أو متفاوض عليه على السواء؛ إرساء حدود قصوى لوقت العمل؛ توفير السلامة والصحة في العمل مع إيلاء اهتمام خاص للتحديات المستمرة التي تمثلها جائحة كوفيد-١٩؛

(ب) مضاعفة الجهود للتصدي للانتهاكات المتزايدة للحقوق الأساسية بسبب الجائحة، والتركيز بشكل خاص على القضاء على عمل الأطفال والعمل الجبري؛

(ج) ضمان حصول العاملين المعرضين بشكل مرتفع لخطر الإصابة بكوفيد-١٩ وأولئك الأكثر عرضة للتأثيرات الصحية السلبية، من قبيل العاملين في مجال الرعاية الصحية وجميع العاملين الآخرين في الخطوط الأمامية، بمن في ذلك أولئك الذين يعملون عبر الحدود الوطنية، على اللقاحات ومعدات الحماية الشخصية والتدريب والاختبار والدعم النفسي والاجتماعي، وحصولهم على أجور مناسبة وحمايتهم في العمل، بما في ذلك من أعباء العمل المفرط؛

(د) تعزيز تدابير السلامة والصحة المهنيين عن طريق التعاون مع المؤسسات العامة والمنشآت الخاصة وأصحاب العمل والعمال وممثليهم بشأن:

"١" تقديم إرشادات عملية مصممة خصيصاً؛

"٢" دعم لإدارة المخاطر؛

"٣" اعتماد تدابير ملائمة للمراقبة والتأهب لحالات الطوارئ؛

"٤" اتخاذ تدابير لمنع تفشي أمراض جديدة أو مخاطر مهنية أخرى؛

"٥" الامتنال للتدابير الصحية وغير ذلك من الأنظمة والقواعد المتصلة بجائحة كوفيد-١٩؛

من باب الاعتراف بأن ظروف العمل الآمنة والصحية أساسية لتحقيق العمل اللائق؛

- (هـ) اعتماد واستخدام وتكييف العمل عن بُعد وغيره من ترتيبات العمل الجديدة للحفاظ على الوظائف وزيادة فرص العمل اللائق، من خلال وسائل مختلفة منها التنظيم والحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية والتعاون في مكان العمل، وبذل الجهود للحد من الفوارق في الوصول الرقمي واحترام معايير العمل الدولية والخصوصية وتعزيز حماية البيانات والتوازن بين العمل والحياة الخاصة؛
- (و) دعم استمرار أهمية علاقة الاستخدام كوسيلة لتوفير اليقين والحماية القانونية للعمال، والاعتراف في الوقت ذاته بحجم الطابع غير المنظم والحاجة الملحة إلى ضمان اتخاذ إجراءات فعالة لتحقيق الانتقال إلى السمة المنظمة والعمل اللائق؛
- (ز) تنفيذ برنامج عمل تحويلي من أجل المساواة بين الجنسين، من خلال السياسة العامة وممارسات المنشآت، عن طريق:
- "١" ضمان المساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية، معززة بوسائل منها الشفافية في الأجور؛
- "٢" توسيع نطاق سياسات توفّر إجازة مناسبة للرعاية مدفوعة الأجر وتعزز تقاسماً أكثر توازناً للعمل والمسؤوليات العائلية؛
- "٣" تشجيع سياسات لاستحداث فرص العمل والتعلم المتواصل، تسد الفجوات في المهارات بين الجنسين؛
- "٤" الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية والعمل الاجتماعي واقتصاد الرعاية والقطاعات الأخرى، ومعالجة نقص الموظفين وتحسين ظروف العمل؛
- "٥" تذليل العوائق القانونية وأنواع العوائق الأخرى أمام الحصول على التعليم والتدريب والعمل والمسارات المهنية والتقدم فيها، عن طريق مكافحة الأنماط المقولبة المتعلقة بالجنسين؛
- "٦" منع ممارسات العنف والتحرش على أساس نوع الجنس في عالم العمل والحماية منها؛
- (ح) تنفيذ برنامج عمل تحويلي، في القطاعين العام والخاص، من أجل المساواة والتنوع والإدماج بهدف القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل وعلى التمييز بجميع أسبابه، بما في ذلك العرق واللون والجنس والدين والرأي السياسي والانتماء الوطني والأصل الاجتماعي، مع مراعاة الظروف الخاصة ومواطن الاستضعاف المتعلقة بالمهاجرين والشعوب الأصلية والقبلية والشعوب المتحدرة من أصل أفريقي والأقليات الإثنية والمسنين والمعوقين والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.
- جيم - الحماية الاجتماعية الشاملة**
- (أ) تحقيق حصول الجميع على الحماية الاجتماعية الشاملة والكافية والمستدامة، بما في ذلك أراضيات الحماية الاجتماعية المحددة وطنياً، وضمن حصول جميع المحتاجين على الأقل على مدى دورة الحياة، على أمن الدخل الأساسي والرعاية الصحية الأساسية، من باب الاعتراف بالحق في التمتع بأعلى درجة ممكنة من الصحة الجسدية والعقلية، باعتبار ذلك أكثر أهمية من أي وقت مضى؛
- (ب) تعزيز سبل الحصول على الحماية من البطالة لضمان دعم العمال الذين فقدوا وظائفهم وسبل عيشهم بسبب الجائحة ولتسهيل عمليات الانتقال؛
- (ج) توسيع نطاق حصول جميع العمال على ما يناسب من إجازة مرضية مدفوعة الأجر وإعانات المرض وخدمات الصحة والرعاية والإجازة العائلية وغيرها من السياسات الملائمة للأسرة، وضمن التغطية في حالات الحجر الصحي والعزل الذاتي وتطوير آليات أسرع لتقديم الإعانات؛
- (د) ضمان التمويل المنصف والمستدام لنظم الحماية الاجتماعية من خلال التعبئة الفعالة للموارد وتعزيز التضامن والتنسيق على الصعيد العالمي لضمان عدم تخلف أحد عن الركب؛
- (هـ) تعزيز الدور الأساسي للقطاع العام في دعم الاقتصادات والمجتمعات التي تسير سيراً حسناً، مع الاعتراف على وجه الخصوص بالدور الهام الذي تضطلع به نظم الصحة والرعاية العامة في أوقات الأزمات الصحية وفي الوقاية من الصدمات والجوائح في المستقبل.

دال - الحوار الاجتماعي

- (أ) الاستناد إلى الدور الذي اضطلع به الحوار الاجتماعي، الثنائي والثلاثي على حد سواء، في الاستجابة الفورية لجائحة كوفيد-19 في العديد من البلدان والقطاعات، على أساس احترام وتعزيز وإعمال الحقوق التمكينية المتمثلة في الحرية النقابية والاعتراف الفعلي بحق المفاوضة الجماعية؛
- (ب) تعزيز الحوار الاجتماعي على وجه الخصوص لدعم تحقيق النتائج المحددة في هذا النداء العالمي الداعي إلى اتخاذ الإجراءات، بما في ذلك من خلال قيام الحكومات بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين بشأن تصميم وتنفيذ خطط وسياسات انتعاش وطنية تعالج الحاجة إلى استبقاء واستحداث فرص العمل اللائق واستمرارية الأعمال والاستثمار في القطاعات والمجالات ذات الأولوية، العامة منها والخاصة، لضمان انتعاش غني بالوظائف؛
- (ج) تعزيز قدرات الإدارات العامة ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على المشاركة في مثل هذا الحوار بوصفه وسيلة لوضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات وبرامج انتعاش إقليمية ووطنية وقطاعية ومحلية.

ثانياً - زيادة منظمة العمل الدولية ودعمها لصالح انتعاش متمحور حول الإنسان، يكون شاملاً ومستداماً وقادراً على الصمود

١٢. لا بد لمنظمة العمل الدولية، في إطار ولايتها المتعلقة بتحقيق العدالة الاجتماعية والعمل اللائق، من أن تضطلع بدور ريادي مع هيئاتها المكونة في النظام الدولي من حيث دفع عجلة انتعاش من أزمة كوفيد-19 متمحور حول الإنسان، يكون شاملاً ومستداماً وقادراً على الصمود. ويفضل تنفيذ مركز ومعدّل لإعلان مئوية منظمة العمل الدولية، ستعزز المنظمة دعمها لجهود الانتعاش التي تبذلها الدول الأعضاء وتحشد دعم المنظمات متعددة الأطراف والمؤسسات الدولية الأخرى وتساهم في الوقت نفسه مساهمة نشطة في جهود منظومة الأمم المتحدة لتسريع تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠.

١٣. بغية مساعدة الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على البناء للمستقبل بشكل أفضل بعد الأزمة، ستستخدم منظمة العمل الدولية جميع وسائل عملها لدعم تصميم وتنفيذ استراتيجيات انتعاش لا تترك أحداً خلف الركب. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستعزز منظمة العمل الدولية دعمها للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل:

(أ) خلق نمو اقتصادي وعمالة وتنمية اجتماعية شاملة ومستدامة، عن طريق زيادة الدعم لتطوير سياسات وتُهج من شأنها أن:

"١" تولد استثمارات كثيفة العمالة؛

"٢" تعزز سياسات سوق العمل النشطة؛

"٣" تعزز بيئة مؤاتية لتنظيم المشاريع والمنشآت المستدامة؛

"٤" تحفز الإنتاجية من خلال التنويع والابتكار؛

"٥" تسخر أقصى إمكانات التقدم التكنولوجي والرقمنة، بما في ذلك عمل المنصات، لخلق الوظائف اللائقة والمنشآت المستدامة، وتتيح المشاركة الاجتماعية الواسعة في منافعتها، وتتصدى لمخاطرها وتحدياتها، بما في ذلك عن طريق الحد من الانقسام الرقمي بين الناس والبلدان؛

"٦" تعزز فرص تنمية المهارات التي تستجيب لاحتياجات سوق العمل وتدعم عمليات انتقال فعالة للشباب من التعليم والتدريب إلى العمل؛

"٧" تعزز خدمات إرشاد وتدريب وتوظيف تزود العمال المسنين بالتسهيلات والمشورة والمساعدة التي قد يحتاجونها بحيث يتوسع نطاق خياراتهم وتزيد إلى أقصى حد فرصهم في العمل في ظروف تتسم بجودة النوعية والإنتاجية والصحة حتى تقاعدهم، وبما يتيح لهم شيخوخة نشطة؛

(ب) حماية جميع العمال، بما في ذلك عن طريق تعزيز المشورة السياسية وبناء القدرات والمساعدة التقنية دعماً لما يلي:

"١" علاقات عمل سليمة وتعزيز الأطر القانونية والمؤسسية القائمة على معايير العمل الدولية، بما في ذلك المبادئ والحقوق الأساسية في العمل والتركيز بشكل خاص على السلامة والصحة المهنية في ضوء تجربة جائحة كوفيد-19؛

"٢" تحديد الأولويات وتعميم الاستراتيجيات الرامية إلى معالجة الاقتصاد غير المنظم وأشكال العمل غير الآمنة، التي تأثرت بشكل خاص بالأزمة، بما في ذلك من خلال البحوث والتعاون الإنمائي والتدخلات السياسية والإرشاد؛

"٣" الحفاظ على الوظائف وزيادة قدرة أسواق العمل على الصمود أمام الأزمات والجوائح؛

(ج) توفير سبل حصول الجميع على الحماية الاجتماعية الشاملة والملائمة والمستدامة، بما فيها أرواحيات الحماية الاجتماعية، التي تضمن أمن الدخل والحماية الصحية وتمكّن الناس، بمن فيهم العاملون لحسابهم الخاص والعاملون في الاقتصاد غير المنظم، من مواجهة التحديات في حياتهم ومساوهم المهني، على غرار التحديات المتسارعة التي تسببت بها أزمة كوفيد-١٩؛

(د) تقوية قدرات إدارات العمل ومفتشيات العمل والسلطات المعنية الأخرى، على ضمان تنفيذ القواعد واللوائح، لا سيما فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية والسلامة والصحة المهنيين؛

(هـ) استخدام الحوار الاجتماعي لتصميم وتنفيذ استراتيجيات الانتعاش وتقوية قدرات منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على المشاركة في استراتيجيات الانتعاش الوطنية ودعم أعضائها في مسيرة الانتعاش، بما في ذلك من خلال مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية وشركائه في التدريب.

١٤. من باب التركيز على أهمية تعددية الأطراف، لا سيما في التصدي لآثار أزمة كوفيد-١٩ على عالم العمل، ستعزز منظمة العمل الدولية التعاون مع المنظمات والكيانات المعنية الإقليمية ومتعددة الأطراف، بغية تحقيق استجابة عالمية قوية ومتسقة لدعم استراتيجيات الانتعاش الوطنية، بما في ذلك من أجل:

(أ) تنسيق تقديم الدعم التقني والمالي بحيث يزداد إلى أقصى حد تأثيره المفيد على العمالة والعمل اللائق مع التركيز بشكل خاص على أكثر الناس استضعافاً وتأثراً بالأزمة والقطاعات الأشد تضرراً؛

(ب) إعطاء الأولوية في السياسة الوطنية والتعاون الإنمائي، لما يلي: احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛ تصديق وتنفيذ معايير العمل الدولية في القانون والممارسة؛ تنمية المهارات والتعلم المتواصل وغيرها من سياسات سوق العمل النشطة؛ المساواة بين الجنسين؛ السلامة والصحة المهنيين؛ تمويل استمرارية نشاط المنشآت التي تأثرت بشكل غير متناسب بالأزمة، بما في ذلك المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر؛

(ج) مساعدة الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ استراتيجيات تمويل بدعم عالمي من أجل نُظم الحماية الاجتماعية الشاملة والمستدامة، بهدف توفير الحماية الاجتماعية الشاملة والملائمة والمستدامة، بما في ذلك الأرواحيات، بالاستناد إلى معايير العمل الدولية؛

(د) تنسيق أهداف العمل اللائق والمساعدة على بناء القدرات بشكل أوثق مع سياسات التجارة والاستثمار الدولية لتوسيع فوائد التجارة والاستثمار الدوليين وتعزيز العمل اللائق والاستدامة البيئية والمنشآت المستدامة في سلاسل التوريد والإمداد، مع مراعاة الروابط القوية والمعقدة والحاسمة بين السياسات الاجتماعية والتجارية والمالية والاقتصادية والبيئية؛

(هـ) تعزيز السياسات المالية والنقدية والتجارية وسياسات الاستثمار، التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام وقادر على الصمود، يترافق مع العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية والعمل اللائق، بما في ذلك عن طريق تحسين فهم الآثار المجدية المحتملة على الاقتصاد الكلي للنهج المتمحور حول الإنسان، الوارد في إعلان مؤوية منظمة العمل الدولية؛

(و) الحد من أوجه انعدام المساواة وإضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم والتصدي لأشكال العمل غير الآمنة وتعزيز بيئة مؤاتية لتنظيم المشاريع والمنشآت المستدامة؛

(ز) النهوض بالبحوث وتحسين البيانات المتعلقة بما تملكه أهداف التنمية المستدامة من إمكانات لتوفير العمل اللائق من أجل المساعدة على تركيز تمويل استراتيجيات التنمية على الاستثمارات كثيفة العمالة والانتقال العادل إلى الاستدامة البيئية، بما في ذلك في الاقتصاد الدائري، باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من عملية الانتعاش؛

(ح) تعزيز آليات التعاون والتضامن الدولية للعمل سعياً إلى تحقيق الإنصاف في مجال لقاءات كوفيد-١٩ وعدم التمييز في الشهادات المتصلة بكوفيد-١٩.

١٥. ستتعاون منظمة العمل الدولية مع مؤسسات أخرى متعددة الأطراف من أجل تنظيم منتدى سياسي مهم، يحدد طرائقه مجلس الإدارة ويهدف إلى حشد استجابة عالمية وقوية ومتسقة لدعم الدول الأعضاء في وضع استراتيجيات انتعاش متمحور حول الإنسان، تكون شاملة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك من خلال المبادرات المشتركة والترتيبات المؤسسية المعززة بين المنظمات الدولية والإقليمية.